وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

المحاضرة الخامسة

اصول النظام القانوني لعلاقة العمل

المادة ٢٢من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥تعكس التزام العراق بحماية حقوق العمال وتعزيز العمل كحق أساسي لجميع
المواطنين إليك مزيد من التفاصيل حول ما تحتويه المادة وأهميتها:

.محتوى المادة:

.حق العمل

.تضمن المادة أن العمل حق لكل عراقي، مما يعني أن الدولة ملزمة بتوفير فرص العمل المناسبة لكل المواطنين . .يسعى هذا النص إلى تعزيز مفهوم العمل كحق إنساني أساسي، يشمل كل الأفراد بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم .

.تنظيم العلاقات العمالية

تنص المادة على أن العلاقات بين العمال وأصحاب العمل يجب أن تنظم وفقا لمبدئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية . .يشير ذلك إلى أهمية توفير ظروف عمل عادلة العمال، مع ضمان حقوقهم ومطالبهم المشروعة .

حق التنظيم:

تضمن المادة الحق في تشكيل والانضمام إلى النقابات والجمعيات المهنية.
يعكس هذا البند أهمية العمل الجماعي والتضامن بين العمال، حيث يمكنهم من خلال النقابات تعزيز حقوقهم ومطالبهم

.الأهمية

.تعزيز العدالة الاجتماعية:

المادة ٢٢تعتبر جزءا من إطار قانوني يحمي حقوق العمال، مما يعزز من العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

.دعم العمل المنظم

.يتيح الحق في التنظيم للعمال القدرة على الدفاع عن حقوقهم بشكل أكثر فاعلية من خلال النقابات، مما يساعد في تحسين ظروف العمل وزيادة الأمان الوظيفي.

.تجسيد الحقوق الإنسانية

.تؤكد هذه المادة على أن حقوق العمل ليست مجرد حقوق قانونية، بل هي أيضا حقوق إنسانية، مما يعزز من موقف العراق على المستوى الدولي.

. **التحديات والواقع العملي**:

.رغم وجود نصوص قانونية مثل المادة ٢٢يواجه العمال في العراق تحديات متعددة، بما في ذلك:

. **الفساد** يؤثر الفساد على قدرة الحكومة على تنفيذ القوانين بشكل فعال.

.**انعدام الأمان** تتعرض العديد من حقوق العمال لانتهاكات مما يستدعي العمل على تحسين تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق العمال.

أصول النظام القانوني لعلاقة العمل

•منذ بداية وجود الإنسان، نشأ العمل كجزء أساسي من حياته اليومية .ومع تطور المجتمع الإنساني وظهور الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت علاقات العمل تخضع لتنظيم متزايد .وعلى مر العصور اختلفت هذه العلاقات بناء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مرحلة، وكان لابد من استعراض هذه الظروف لفهم كيفية تطور العلاقات القانونية للعمل ودورها في التأثير على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

.**المبحث الأول :تطور القواعد المنظمة لعلاقة العمل**

•لفهم القواعد القانونية التي تنظم علاقات العمل اليوم، يجب علينا إلقاء نظرة تأملية على العوامل التي أدت إلى نشأتها .تتأثر هذه القواعد بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعكس مدى تطور المجتمع وتحضره .نشأت هذه القواعد من حاجة المجتمع لتنظيم العمل الذي يعتبر مصدرًا رئيسيًا للدخل الأفراد المجتمع وعائلاتهم.

.**المطلب الأول :أسباب ظهور القواعد المنظمة لعلاقة العمل**

.تأثرت القواعد التي تنظم العمل بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تبلورت عبر الزمن .العلاقة بين العامل وصاحب العمل ليست مجرد علاقة قانونية بسيطة، بل هي علاقة تعتمد بشكل كبير على التوازن بين الحقوق والواجبات، وهي أساسية لضمان استمرارية الاقتصاد واستقرار المجتمع.

. الفرع الأول: صيغ علاقة العمل تاريخيا

. شهدت علاقات العمل تطورات عديدة عبر التاريخ. ولكي نفهم القواعد الحالية، يجب أن ندرس التاريخ من خلال تحليل الأنظمة المختلفة التي حكمت هذه العلاقة.

. أولا: العصور القديمة (نظام الرق)

. في العصور القديمة، لم يكن مفهوم علاقات العمل" كما نعرفه اليوم موجودا في المجتمعات الإغريقية والرومانية، كان نظام الرق هو الأساس الاقتصادي. العبيد كانوا يعتبرون ممتلكات خاصة ولا يمتلكون أي حقوق قانونية، حيث كانوا يعملون تحت سلطة أسيادهم دون حقوق أو تعويضات في هذا النظام، لم يكن هناك مفهوم لعلاقات عمل بين شخصين قانونيين؛ بل كانت سلطة السيد مطلقة على عبيده.

. بالإضافة إلى نظام الرق، كان هناك بعض الأعمال الفكرية، مثل الفنون والشعر، التي كانت تعتبر شرفية وتتسامى عن الكسب المادي، حيث كانت تقدر أكثر من الأعمال البدنية.

• ثانيًا: العصور الوسطى نظام الطوائف الحرفية والإقطاع

. مع انهيار الإمبراطورية الرومانية، ظهر نظام الإقطاع في أوروبا. الإقطاعيون كانوا يملكون الأرض والفلاحين (الأقنان) الذين يعملون عليها كان الفلاحون أو الأقنان، يعملون في الأراضي الزراعية مقابل الحماية والعيش دون أن يكون لهم حرية في اختيار العمل أو التنقل هذا النظام استمر لعدة قرون، وكان يشبه بشكل كبير نظام العبودية القديم، إلا أن الفلاحين كانوا يتمتعون ببعض الحماية القانونية البسيطة مقارنة بالعبيد.

. في المدن، ظهرت الطوائف الحرفية كتنظيم مهني للحرفيين والصناعيين. ورغم أن هذه الطوائف وفرت نوعا من الحماية والتنظيم للعمال، إلا أن حقوق العمال كانت لا تزال محدودة.

. أهمية قانون العمل في العصر الحديث

. مع مرور الزمن وتطور المجتمع، أصبح من الضروري تنظيم علاقات العمل بشكل قانوني يضمن حقوق العمال ويحقق العدالة الاجتماعية. قانون العمل يلعب دورا محوريا في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدول الحديثة.

ثانيا: نظام الطوائف الحرفية في الصناعة والتجارة

. مع توسع المدن وازدياد الحاجة إلى التخصص في العمل لتلبية احتياجات التصنيع والتجارة، ظهر نظام الطوائف الحرفية. تشكل هذا النظام مجموعات من الحرفيين والعاملين في صناعات وحرف محددة. كل طائفة كانت تضم عدة مستويات من العاملين من شيوخ الطائفة إلى العمال المحترفين وصولا إلى المتدربين

(الصبيان). وكانت كل طائفة تعمل تحت نظام تنظيمي خاص بها وتحتكر مهنة معينة في منطقة محددة.

. في بداية القرن الحادي عشر، كان لكل طائفة قوانين داخلية تنظم العمل، مثل عدد أيام العمل الأسبوعية وحقوق العمال. غير أن هذه الطوائف كانت تسعى في الأساس إلى حماية مصالح رؤسائها (شيوخ الطوائف)، وكانت العلاقات القانونية فيها تتخذ طابعا تنظيميًا أكثر منه عقديًا، ما جعل العامل تحت سيطرة كبيرة لرئيس الطائفة، خاصة مع فرض رسوم مالية للانضمام إليها.

ثالثا: الثورة الفرنسية وتأثيرها (مبدأ) دعه يعمل، دعه يمر")

. مع تقدم الصناعة وتزايد الطلب على المنتجات، انتقلت السلطة السياسية من الإقطاعيين وملاك الأراضي إلى البرجوازية، مثل أصحاب المصانع والبنوك والتجار. ازداد التنافس بين المنتجين مع تغير ظروف الإنتاج واستخدام الآلات الحديثة، مما دفع الطبقة البرجوازية إلى دعم الحرية الفردية، بما في ذلك حرية العمل والإنتاج.

. أنت هذه التحولات إلى إلغاء الأنظمة القديمة للعمل، مثل الإقطاع ونظام الطوائف الحرفية، خاصة بعد الثورة الفرنسية، بموجب قانون "الدي" لعام ١٧٩١، أصبح لكن شخص الحق في ممارسة المهنة التي يرغب بها بحرية، مع إلغاء الأنظمة التي كانت تمنع ذلك كما فرض قانون شابينيه" فيودا على تشكيل التجمعات أو النقابات العمانية، بهدف منع العودة إلى أنظمة الطوائف.

. هذا التوجه نحو الحرية الاقتصادية أدى إلى نشوء علاقات العمل الفردية، حيث يخضع العامل وصاحب العمل للتفاوض الحر بشأن شروط العمل والأجر، دون تدخل الدولة ولكن رغم أن هذه الحربة كانت تهدف لتحرير العمال، إلا أنها أدت في كثير من الأحيان إلى استغلالهم، حيث أصبح العمال يخضعون لقوة صاحب العمل الاقتصادية.

. في القرن التاسع عشر، تفاقمت الأوضاع حيث كانت أجور العمال منخفضة، بينما كانت ساعات العمل طويلة جدا، وشروط العمل قاسية انعدمت الضمانات الصحية والأمنية في أمكن العمل، وكان هناك نظام صارم يفرض على العمال غرامات تستنزف أجورهم بالكامل، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم المعيشية. النتيجة: نظام الطوائف الحرفية والحرية الاقتصادية، رغم ما جلباه من تقدم في الإنتاج، شكلا مرحلة من مراحل تطور علاقة العمل التي كانت تتسم بظروف قاسية على العمال، الأمر الذي تطلب فيما بعد تدخل الدولة لتنظيم علاقات العمل وتحسين أوضاع العمال.